الأنباء
الاربعاء 15 ابريل 2015

قالت إن تأكيدات التحويل الإلكتروني وكشف الحساب البنكي لا تدعم مزاعم الرشوة

«مكافحة الفساد»: الوثائق المزعومة حول رشوة بعض القضاة مزوّرة بشكل صارخ

قالت الهيئة العامة لمكافحة الفساد ان تحقيقاتها بشأن الوثائق المزعومة والمتعلقة بتقديم رشوة الى بعض القضاة أعضاء السلطة القضائية والتي نشرت على موقع «كويت غيت» بتاريخ 11 يونيو الماضي انتهت الى عدم صحة تلك المزاعم والوثائق، مضيفة في بيان صحافي ان التحقيقات التي خلصت اليها شركة «كرول» للتحقيقات العالمية أكدت أن الوثائق التي نشرت على ذلك الموقع «مزورة بشكل صارخ ولا تدعم مزاعم الرشوة التي أثيرت ضد بعض السادة القضاة»، وفيما يلي نص البيان:

«قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد في اطار أداء وظيفتها بموجب المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإجراء تحقيقات مستقلة في مزاعم تتعلق بتقديم رشوة الى بعض السادة القضاة أعضاء السلطة القضائية وقد نشرت تلك الوثائق المزعومة على موقع كويت غيت بتاريخ 2014/6/11 وعليه قامت الهيئة باتخاذ الإجراءات اللازمة وإعمال صلاحيتها للتحقق من جدية تلك المزاعم في حدود ما تصدت له في بيانها المنشور بالصحف من خلال ما يلي:

أولا: التعاقد مع مكتب «بيكر آند ماكينزي للمحاماة» الدولي في بريطانيا لتقديم المشورة وتوفير المساعدة الفنية من خلال شركة كرول للتحقيقات العالمية لإجراء مراجعة فنية للمواد والمعلومات المنشورة ذات الصلة بمزاعم الرشوة بما في ذلك الوثائق المنشورة.

ثانيا: التعاقد مع معهد العلوم الشرطية في الاتحاد السويسري لتقديم وتوفير المساعدة الفنية من خلال مراجعة ذات المواد والمعلومات المنشورة.

1 ـ نظرة عامة على الوثائق المنشورة على موقع كويت غيت.

أولا.. فيما يتعلق بمراجعة شركة كرول لتلك الوثائق:

قامت شركة كرول بتحليل هذه الوثائق وكذلك الاستعانة بمساعدة مدقق حسابات مختص مستقل وممارس معتمد ومتخصص في فحص الوثائق وتم رفع تقرير إلى الهيئة برأيهم المهني الذي يفيد بأن تلك الوثائق غير صحيحة وباختصار كانت الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها شركة كرول كما يلي:

(أ) صور لما يبدو أنه تأكيدات التحويل الالكتروني..

تحتوي تأكيدات التحويل الالكتروني المنشورة على عدد من الملامح التي تشير الى أنها غير صحيحة بما في ذلك.

أولا: عدم تناسق صفوف الكتابة وميلانها بشكل غير عادي نتيجة للتلاعب اليدوي بالوثيقة، فمن غير المعقول أن يصدر من بنك يعتمد بشكل كبير على سجلات الكمبيوتر وتسلسل الطباعة الآلية هذه الوثيقة.

ثانيا: عدم تطابق خطوط وحجم الكتابة.

ثالثا: الزعم بأن المدفوعات تمت لشخصين مستقلين يشتركان في ذات رقم المرجع.

(ب) صور لما يبدو أنه كشف حسابات.

إن كشف الحساب يحتوي على عدد من الملامح التي تشير إلى أنها غير حقيقية بما في ذلك: أولا.. الإشارات إلى هيئة سلوك مالي تم حلها. ثانيا.. عدم توافق صيغ التواريخ المستعملة.

ثالثا.. عدم توافق التواريخ المستعملة مع التواريخ المقابلة الواردة في تأكيدات التحويل الالكتروني. رابعا.. وجود بعض الأخطاء الحسابية «غير معهودة» في أرقام رصيد الحساب.

ثانيا.. فيما يتعلق بمراجعة معهد العلوم الشرطية لتلك الوثائق: قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالتعاقد مع معهد العلوم الشرطية في الاتحاد السويسري لإجراء مراجعة فنية للمواد والمعلومات المنشورة على موقع «كويت غيت» وتم رفع تقرير الى الهيئة برأيه المهني الذي يفيد بأن تلك الوثائق تثير الشكوك بشأن صحتها وباختصار كانت الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها معهد العلوم الشرطية كما يلي:

أولا ـ عدم تناسق صفوف الكتابة. ثانيا ـ عدم تطابق الخطوط. ثالثا ـ عدم تطابق صيغة الحساب. رابعا ـ عدم توافق صيغ التواريخ المستعملة.

ثالثا.. فيما يخص الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الهيئة: قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد في سياق جمع المعلومات والأدلة بتوجيه كتاب رسمي بتاريخ 2014/9/7 الى مسلم البراك بعد القائه كلمة في ساحة الإرادة بتاريخ 2014/6/10 وتم ارسال الكتاب له الى محل إقامته ووقع باستلامه أحد قاطنيه وذلك ليقدم ما لديه من مستندات وأدلة تتعلق بالمزاعم المشار اليها إلا أنه لم يرد على ذلك الكتاب.

الخلاصة: أولا ـ النتائج التي خلصت اليها شركة كرول: ان تأكيدات التحويل الالكتروني وكشف الحساب البنكي لا تدعم المزاعم التي تمت حولها وهي تحتوي على العديد من المخالفات التي لا يمكن أن ترد في الوثائق المصرفية الصحيحة.

وعلاوة على ذلك دلت التحليلات التي أجريت من قبل كرول ومدقق الوثائق المعتمد على أن قصد مصطنع هذه الوثائق هو تقديمها على أساس أنها وثائق معتمدة صادرة عن بنك كوتس في بريطانيا، وقد أكدت شركة كرول استلامها لنسخ من خطابات معتمدة بشكل قانوني من بنك كوتس وشركاه مفادها أن سمو الشيخ ناصر المحمد والشيخ صباح ناصر محمد الأحمد الصباح ليس لديهما ولم يكن لديهما أي حساب مصرفي باسميهما في أي فرع من فروع بنك كوتس وشركاه العالمية.

وعلى هذا الأساس خلصت شركة كرول الى أن الوثائق المشار إليها فيما يتعلق بالمزاعم التي نشرت على موقع «كويت غيت» بتاريخ 2014/6/10 لا يمكن استخدامها لاضفاء المصداقية على المزاعم المثارة وقد أعرب مكتب بيكر آند ماكينزي عن اتفاقه مع استنتاجات شركة كرول.

ثانيا.. النتائج التي خلصت إليها شركة معهد العلوم الشرطية: ان تأكيدات التحويل الالكتروني وكشف الحساب البنكي التي اعتمد عليها لدعم تلك المزاعم تثير الشكوك بشأن صحتها.

ثالثا.. النتائج التي خلصت اليها الهيئة: ان الهيئة العامة لمكافحة الفساد اذ تقبل بناء على ما سلف بيانه بما خلصت إليه شركة كرول بأن الوثائق السالفة البيان التي نشرت على موقع «كويت غيت» مزورة بشكل صارخ ولا تدعم مزاعم الرشوة التي أثيرت ضد بعض السادة القضاة.

كما تقبل الهيئة بالاستنتاجات التي خلص إليها معهد العلوم الشرطية بأن ذات الوثائق السالفة البيان تثير الشكوك بشأن صحتها وذلك ازاء عدم وجود أي معلومات أو مواد أخرى تفيد ذلك.

وتشير الهيئة العامة لمكافحة الفساد الى أنه وبناء على ذلك فقد انتهت تحقيقاتها الى عدم صحة تلك المزاعم والوثائق.

مكتب
الأبرز العقاري

• إدارة أملاك الغير.
• بيع وشراء العقارات داخل الكويت.
• صيانة المباني والعمارات.

- مستعدون لإدارة أملاك الغير
وفق أنظمتنا المتخصصة في سوق العقار

بوليد السبيعي
٦٦٤٦٦٢٧٩

استقدام ما لا يزيد على 4 عمال لصاحب العمل الواحد

الدوسري: تفويض إدارات العمل بمنح التصاريح لبعض النشاطات

بشرى شعبان

قال مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة جمال الدوسري ان الهيئة ستستمر في إصدار تصاريح العمل للقطاعات المستثناة وفق الآلية المعتمدة سابقا بالإضافة الى 36 قطاعا كانت تصدر لها تصاريح عمل عبر موافقة لجنة التصاريح، أما بالنسبة للقطاعات التي كان غير مسموح لها باستقدام العمالة فانه وبموجب القرار الصادر سيسمح لها باستقدام نسبة 25٪ من الخارج بما لا يزيد عن 4 عمال لصاحب العمل.

وأشار الى انه سيتم إعداد احصائية شهرية من قبل الإدارات وترفع الى المدير العام ونوابه للمراجعة الى جانب وضع ضمانة بنكية على أساس العمالة المستقدمة والتي تدخل البلاد بعد صدور القرار وليس على أساس اسم العامل، مبينا ان صرف العمالة المستقدمة سيتم على أساس العمالة المقدرة في تقدير الاحتياج من تاريخ صدور القرار.

وقد أصدر الدوسري امس قرارا اداريا بشأن إصدار تصاريح العمل، فوض خلاله ادارات العمل المختصة بإصدار تصاريح العمل بعد اعتماد طلباتها من قسم العمالة المقدرة، وذلك للانشطة التالية: أصحاب الاعمال المرتبطين بعقود حكومية، الشركات المملوكة للحكومة بالكامل أو التي تساهم فيها، المستشفيات والمراكز الطبية والعيادات الخارجية والصيدليات والمختبرات، البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار والفنادق، المدارس الخاصة ودور الحضانة.

كما قضى القرار بإصدار تصاريح العمل إلى كل من الاندية والاتحادات وجمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية، المنشآت الصناعية، شركات الطيران (وكلاء الخطوط الجوية)، وكلاء الخطوط البحرية، فضلا عن المكاتب الاستشارية الهندسية والقانونية، مكاتب المحطات الاعلامية الداخلية والخارجية، الصيد والزراعة والرعي، اضافة الى دور الصحافة، وكلاء السيارات، البصريات (العمالة الفنية المتخصصة)، شركات الصيرفة المعتمدة من بنك الكويت المركزي، الجامعات ومعاهد التعليم والتدريب الاهلية المعتمدة من وزارة التربية (المهن التدريسية).

وقضى القرار في مادته الثانية بأن تنظر لجنة تصاريح العمل المشكلة في ادارات العمل المختصة في طلبات تصاريح العمل للأنشطة التالية، وفقا لتقدير الاحتياج والانظمة المتبعة في هذا الشأن، وتتمثل هذه الأنشطة في الاتي: الشركات المدرجة في البورصة، شركات استئجار وتملك الطائرات، الشركات المصنفة لدى بلدية الكويت من فئتي (أ) و(ب) كمقاول وليس كمورد، اضافة الى الشركات المصنفة بلجنة المناقصات المركزية بالفئات الاولى والثانية والثالثة، الشركات المساهمة المقفلة والشركات القابضة، الوكلاء المعتمدون للماركات والعلامات التجارية الدائمة، على أن تكون مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة، فضلا عن نشاط الرعاية الطبية المنزلية، المؤسسات والشركات المتخصصة في مجال الاطفاء، على أن تكون مصنفة من الادارة العامة للاطفاء، مكاتب السفريات المرخصة من الطيران المدني، على أن تقتصر تصاريح العمل بشأنها على الجهاز الفني الذي يحمل الشهادات ودورات حجز التذاكر.

كما حددت المادة الانشطة التالية: الشركات والمؤسسات المستوردة للمعدات والبضائع البحرية التي تمتلك ورش تصليح وصيانة للقوارب واليخوت، على أن تقتصر تصاريح العمل بشأنها على المهن الفنية المتخصصة، المعاهد والصالونات الصحية التي تمارس الاعمال الرياضية ومجهزة تجهيزا كاملا بالاجهزة ومعدات التدريب (الجهاز التدريبي الذي يحمل شهادات أو الدورات الخاصة بالتدريب)، المجمعات الجارية (المولات) وذلك للإدارة فقط، دور السينما والمدن الترفيهية، الاسواق المركزية التي لا تقل مساحتها عن 1000 متر مربع، الحرف الصناعية التي تصدر بشأنها تراخيص من الهيئة العامة للصناعة، الشركات التي تقوم باستيراد الأجهزة الطبية.

وقضت المادة الثالثة من القرار بأن تلتزم إدارات العمل المختصة من خلال لجنة تصاريح العمل بالنظر في طلبات أصحاب الاعمال للأنشطة غير الواردة بالمادتين السابقتين من القرار، وفقا لتقدير الاحتياج، وألا تزيد نسبة تصاريح العمل عن 25٪ من تقدير احتياج أصحاب العمل، بما لا يتجاوز 4 تصاريح فقط، ويعمل بالقرار اعتبارا من تاريخ الصدور.

جمال الدوسري

إعلان

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية
لشركة تمويل الإسكان "إسكان"
عن السنة المالية المُنتهية في 31 ديسمبر 2014

تدعو شركة تمويل الإسكان (إسكان) (ش.م.ك.م) السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقدها الساعة 10:30 من صباح يوم الأحد الموافق 26 / 04 / 2015 في وزارة التجارة الدور الأول – بلوك 2 قاعة (ب) بمجمع الوزارات وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي :

أعمال الجمعية العمومية العادية

أولاً : سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية كما في 31 ديسمبر 2014 .
ثانيا : سماع تقرير الجزاءات (المالية أو غير المالية) التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في31 ديسمبر2014 .
ثالثاً : سماع تقرير مُراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المُنتهية في 31 ديسمبر2014.
رابعاً : اعتماد البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المُنتهية في 31 ديسمبر 2014 .
خامساً : الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
سادساً : عدم توزيع أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 .
سابعاً : تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لما تنص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم 25 لسنة 2012 وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (هـ.أ.م/ق.ت.أ/ت.ش/6/2013).
ثامناً : الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة .
تاسعاً : الموافقة/ عدم الموافقة على توزيع بدل للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن حضور جلسات اللجان الداخلية المنبثقة من مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
عاشراً : إخلاء طرف السادة / أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المُنتهية في 31 ديسمبر 2014.
الحادي عشر : تعيين / إعادة تعيين مُراقبي حسابات الشركة للسنة المالية 2015 من ضمن القائمة المعتمدة من أسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
الثاني عشر : انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

يرجى من السادة المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم الراغبين في الحضور مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة – إدارة حفظ الأوراق المالية (سجل المساهمين) في برج أحمد الدور الخامس – منطقة شرق – شارع الخليج العربي.
لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجدول الأعمال وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي .

إسكان ISKAN
شركة تمويل الإسكان
HOUSING FINANCE COMPANY

iskan.com.kw Tel.: +965 1882244 / 22261444

وزارة العدل
النيابة العامة
جهاز حماية المديونيات العامة

تقرير عن المركز المالي
للعميل / عبدالله حبشان عبدالله
في القضية رقم ٢٠١٢/٨ حصر مديونيات عامة

أولاً : اسم العميل وبياناته: عبدالله حبشان عبدالله – سعودي الجنسية.
ثانياً : مركزه القانوني: مدين.
ثالثاً : قيمة المديونية: مبلغ ٢٩٤٣ د.ك كما هي في ٩٠/٨/١.
رابعاً : البنك المدير: بنك الكويت الصناعي.
خامساً : موجودات العميل:
أ- عقارات داخل البلاد:---
ب- عقارات خارج البلاد : ---
ج- منقولات وأرصدة داخل البلاد: ---
- مبلغ ٥٥٠ د.ك سداد تحت حساب المديونية.
د- منقولات خارج البلاد:---
سادساً : أصول مرهونة ضماناً للمديونية غير مملوكة للعميل:---
سابعاً : الديون المستحقة لصالح العميل قبل الغير:---
ثامناً : التعويضات ومبالغ التثمين:---
تاسعاً : الديون الأخرى المستحقة على العميل لصالح الغير:---
- مبلغ ٢٩/٥٢٠ د.ك لوزارة المواصلات.
عاشراً : ديون ممتازة على العميل:---
حادي عشر : تاريخ التوقف عن السداد : ٩٠/٨/١.
ثاني عشر : أسباب التوقف عن السداد : اضطراب أعماله المالية.
ثالث عشر : نتيجة التقرير : يوجد عجز قدره (٢٤٢١/٥٢٠) د.ك.

المحامي العام الأول
رئيس جهاز حماية المديونيات العامة